منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
联合国粮食及农业组织
FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS
ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE
ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION

CPGR/93/3
January 1993

البند ٣ من جدول
الاعمال المؤقت

هيئة الموارد الوراثية النباتية

الدورة الخامسة

روما، ١٩-٢٣/٤/١٩٩٣

تقرير رئيس جماعة العمل عن دورتها السابعة

بيان المحتويات

	الفقرات
اولا - المقدمة	١
ثانيا - المؤتمر الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية والبرنامج الخاص بها	٢-١٤
ثالثا - النتائج الاخرى لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	١٥-٢٤
رابعا - مسائل أخرى	٢٥-٢٦

W/Z 9871/Ar.

٠٣١٤و

الدورة السابعة لجماعة العمل التابعة لهيئة الموارد الوراثية النباتية

تقرير رئيس الجماعة

أولا - المقدمة

١ - اشتركت البلدان التالية في الدورة السابعة لجماعة العمل: بوركينا فيسو، والكونغو، ومصر، والسلفادور، واثيوبيا، واندونيسيا، وايطاليا، وغينيا، وليبيا، ومدغشقر، والمكسيك، وهولندا، وبيرو، والفلبين، واسبانيا، والسويد، وتايلند، والولايات المتحدة الامريكية، وفنزويلا. ورأس الدورة السيد M. Worede (اثيوبيا). وقد ناقشت الجماعة وثيقتين رئيسيتين، هما: CPGR/WG/92/3 (الاستعدادات لعقد المؤتمر الدولي الفني الرابع لصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها، و CPGR/WG/92/4 "نتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على النظام العالمي للموارد الوراثية النباتية».

ثانيا - المؤتمر الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية والبرنامج الخاص بها

٢ - أبلغت الامانة جماعة العمل بأن المؤتمر العام لمنظمة الاغذية والزراعة وجدول أعمال القرن الواحد والعشرين الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كانا قد دعيا الى عقد المؤتمر الدولي الفني. كما أعلنت أن التعديلات التي ادخلت على وثيقة المشروع لتنفيذ توصيات مشاورة الخبراء التي عقدت في شهر يونيو/حزيران ١٩٩٢ حول هذا الموضوع قد زادت التكاليف التقديرية للمشروع من نحو سبعة ملايين دولار الى نحو عشرة ملايين دولار، وأعربت عن قلقها لما قد يكون لذلك من تأثير على ميزانية المنظمة، وطلبت من الجماعة تحديد المجالات التي يمكن تخفيض نفقاتها.

٣ - أقرت الجماعة بأن أهم أهداف هذا المؤتمر وعملية التحضير له، هي:

(١) تحويل الأجزاء ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ (وخاصة المجال ز من الفصل ١٤) الى خطة عمل عالمية مع تحديد تكاليفها.

(٢) تشغيل النظام العالمي لصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها تشغيلا كاملا.

٤ ـ وعان هناك تركيز على أن بعض الاعمال المنتظرة على المستويات القطرية والاقليمية والعالمية أثناء عملية التحضير التي تستغرق عامين ونصف العام سوف تنهض بتسجيل الموارد الوراثية النباتية الموجودة، وتزيد من الوعي العام ومن الحوار والتعاون المثمرين بين جميع الاطراف المعنية بالموارد الوراثية النباتية، وأن هذه الاعمال ستعتبر خطوات واضحة نحو تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. عما أعدت الجماعة ضرورة أن يولي المؤتمر الدولي للموارد الوراثية النباتية اهتماما مماثلا بالجوانب المتعلقة بصيانة الموارد الوراثية النباتية (في مواقعها الطبيعية و "مزارعها" ـ وخاصة في مناطق فافيلوف لتنوع المحاصيل «Vavilov» وخارج مواقعها الطبيعية) واستخدامها (بما في ذلك تربية النباتات والتكنولوجيا الحيوية وانتاج البذور). عما أعدت الجماعة أخيرا ضرورة مواجهة الجوانب الاقتصادية للموارد الوراثية النباتية، وعمل تقديرات عمية لتآكل الجينات.

٥ ـ وأعدت الجماعة أن وثيقة المشروع CPGR/WG/92/3 تشتمل على "برنامج" كامل، ولاتقتصر على مجرد عقد "مؤتمر". وازاء الحاجة لاثارة الوعي والحصول على التزامات بالعمل، فقد رأت الجماعة أن المسألة أكبر بكثير من مجرد اصدار عدد من الوثائق. فالحقيقة أن المؤتمر ينبغي النظر اليه كخطوة في عملية تكوين اتفاق في الآراء والتزامات بخطة عمل عالمية. وأعدت الجماعة أهمية المنهج القطري من القاعدة الى القمة، واقترحت التركيز عليه في وثيقة المشروع. وعان الرأي السائد هو أن مثل هذا الايضاح، سيجعل المتبرعين المحتملين يدركون أن الميزانية تنطوي على أكثر من مجرد عقد مؤتمر.

٦ ـ وفي الوقت الذي رأت فيه بعض الوفود أن تكاليف المشروع المبينة في مسوَّدة وثيقة المشروع، والتي تبلغ عشرة ملايين دولار تقريبا، لها ما يبررها تماما، رأت بعض الوفود الاخرى أن هناك امكانيات لتخفيض هذه التكاليف. ورأت جماعة العمل أنه من الممكن تخفيض الميزانية المقررة للمؤتمر، وأعربت عن أملها في ألا تضر هذه التخفيضات ـ اذا كانت ضرورية ـ بالجوهر العلمي للمؤتمر ولا بالمنهج القطري من القاعدة الى القمة، وهو منهج العملية الواضح في مسودة وثيقة المشروع. ومن بين البنود التي اقترح تخفيض ميزانياتها: حجم الامانة المركزية، والمبالغ المخصصة لتمويل عملية سفر ممثلي البلدان النامية الى مختلف الاجتماعات، والتكاليف العامة للادارة والخدمات، وتقليل عمية الوثائق، والحد من عدد الاجتماعات شبه الاقليمية، وتقليل عدد التقارير القطرية، و/أو تخفيض عدد الوثائق الموضوعية ودراسات الحالة.

٧ ـ وفيما يتعلق بمسألة التمويل، لاحظت الجماعة توصية الهيئة والمؤتمر العام للمنظمة بأن تكون الأموال من خارج الميزانية. ومع ذلك، فقد شجعت بعض البلدان فكرة النظر في توفير بعض الموارد من برنامج العمل والميزانية في المنظمة للفترة ١٩٩٤ـ١٩٩٥. كما أشير الى بعض المصادر الأخرى مثل المرفق العالمي للبيئة. وفي أثناء المناقشات، أعربت بعض البلدان عن استعدادها لتقديم أموال من خارج الميزانية للمؤتمر المقترح، بعد أن تتلقى الوثيقة الخاصة به.

٨ ـ وكان من رأي الجماعة أنه ازاء قصر الوقت المتاح، وضرورة الحصول على التزامات مالية واضحة بأسرع ما يمكن، فان وثيقة المشروع ينبغي أن ترسل الى الجهات المتبرعة المحتملة في أقرب فرصة ممكنة. وسيبدأ العمل في عملية الاعداد قبل انعقاد الهيئة في شهر ابريل/نيسان القادم بوقت طويل. أي أن الهيئة تستطيع مراجعة العملية في ضوء ما تعلنه الجهات المتبرعة من التزامات مالية، وتحديد الاختصاصات الملائمة للمؤتمر المذكور.

٩ ـ وقد ناقشت جماعة العمل دورها المحتمل، والدور المقترح "للجنة الاستشارية" أثناء عملية التحضير للمؤتمر الدولي. وكان الحل المقترح الذي حصل على اتفاق فيما يبدو هو:

(١) أن تقوم "مجموعة خبراء" بتقديم المشورة الفنية والعلمية للأمانة. وتتحمل المنظمة مسؤولية تعيين جماعة الخبراء، مع الاقرار بأن الأولوية الأولى للكفاءة، بشرط مراعاة الحاجة الى التوازن الاقليمي؛

(٢) أن تقوم الهيئة بتقديم الارشادات على المستوى السياسي ومستوى السياسات وأن تقرر ـ في دورتها العادية التي ستعقدها في شهر ابريل/نيسان ١٩٩٣ ـ الدور والاختصاصات المحددة لجماعة العمل في العملية التحضيرية؛

(٣) أن الهيئة قد ترغب ـ بالاضافة الى ذلك ـ في العمل كجهاز تحضيري أثناء دورتها العادية السادسة في ابريل/نيسان ١٩٩٥ لمراجعة مشروع خطة العمل العالمية والتفاوض بشأنها.

وقد لاحظ أحد البلدان في هذا الصدد أن اجتماعات الهيئة وجماعة العمل التابعة لها التي ستناقش موضوع المؤتمر الدولي، ينبغي اعتبارها جزءا من مساهمة المنظمة.

١٠ ـ وفيما يتعلق بما اذا كان ينبغى أن تجتمع الهيئة فور انتهاء اجتماعات المؤتمر الدولى من عدمه، برز اقتراح بديل سيعرض على الهيئة فى شهر ابريل/نيسان، وهو أن يسمح للخبراء الفنيين وصناع السياسات بالاشتراك فى المؤتمر، بحيث يتحول فعليا الى "اجتماع قمة" فى يوميه الاخيرين، لاقرار خطة العمل العالمية والتوقيع عليها، مع تشجيع مشاركة المستويات العليا فى ذلك.

١١ ـ ووافقت الجماعة على ضرورة تيسير مشاركة البلدان النامية فى المؤتمر اذا توافر التمويل. وحتى يتسنى للخبراء الفنيين وصناع السياسات حضور المؤتمر، فقد رؤى أن يشارك كل بلد بشخصين كحد أدنى. ومن الممكن أن يأتى التمويل من الجهات المتبرعة الثنائية، وان كانت الجهود ستبذل للحصول على تمويل متعدد الأطراف لمشترك واحد على الأقل من كل بلد من البلدان النامية المعنية. واقترح هذا البلد انشاء حساب أمانة منفصل لتيسير عملية تمويل مشاركة ممثلى البلدان النامية.

١٢ ـ وكان هناك تأييد عام للاقتراح الخاص باستخدام مؤتمرات المنظمة الاقليمية فى اجراء مشاورات، وأيدت بعض البلدان فكرة تمديد فترة انعقاد هذه المؤتمرات الاقليمية حتى يمكن مناقشة الموضوعات المتصلة بالمؤتمر الدولى للموارد الوراثية النباتية.

١٣ ـ ورغم موافقة الجماعة على أن "التقارير القطرية" جزء من اقتراح المشروع، فان "الدراسات القطرية" الكاملة، التى قد تجرى أو لا تجرى الى جانبها، هى مسألة خارج نطاق الاقتراح. ومع ذلك، فان العملية التحضيرية ينبغى أن تستفيد من كل المعلومات ذات الصلة الموجودة فى هذه الدراسات الأخيرة. وقد شجعت الجماعة فى هذا الصدد المشاركة الايجابية الكاملة من جانب المنظمة فى الدراسات القطرية بشأن التنوع البيولوجى التى تجرى بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٤ ـ وكان من رأى الجماعة أن عملية التحضير لانعقاد المؤتمر التى ستقودها المنظمة ينبغى أن تضمن مشاركة المنظمات ذات الصلة العاملة فى مجال صيانة الموارد الوراثية النباتية فى مواقعها الطبيعية وخارج هذه المواقع، واستخدام هذه الموارد. وخصت الجماعة بالذكر المجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية، والمراكز الدولية للبحوث الزراعية وأمانة اتفاقية التنوع الوراثى، وكذلك البنك الدولى والمرفق العالمى للبيئة وغيرهما من المؤسسات التمويلية متعددة الاطراف.

ثالثا - النتائج الاخرى لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية

١٥ - لوحظ أن هناك العديد من القضايا المتشابكة تحت هذا العنوان، وأن الامر يحتاج الى مزيد من المناقشة من جانب الهيئة. وأعربت بعض الوفود عن أسفها لعدم عقد دورة غير عادية للهيئة لدراسة نتائج المؤتمر المذكور لعدم توافر التمويل. وأعرب أحد الوفود عن رأيه فى أن المؤتمر الدولى للموارد الوراثية النباتية سيكون محفلا مناسبا لمعالجة بعض هذه المسائل.

١٦ - ولاحظت الجماعة أن جدول أعمال القرن ٢١ قد أوصى بتعزيز النظام العالمى ومكوناته المختلفة مع اشارة خاصة الى ضرورة اتخاذ خطوات جديدة لتطوير حقوق المزارعين. وأيدت الجماعة تعزيز النظام العالمى، وضرورة الاعتراف بحقوق المزارعين بتنفيذ القرار ٣/٩١ الصادر عن المؤتمر. واقترح عدد من البلدان بأن يكون الصندوق الدولى والآلية الواردين فى هذا القرار شُباكا للصندوق الخاص باتفاقية التنوع البيولوجى، وربما المرفق العالمى للبيئة أثناء الفترة الانتقالية.

١٧ - ولاحظت الجماعة أن القرار الثالث بعنوان "العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجى وتشجيع الزراعة القابلة للاستمرار" الذى وافق عليه المؤتمر الدبلوماسى لاقرار اتفاقية التنوع البيولوجى دون أى تحفظ، يدعو الى ضرورة التكامل بين الاتفاقية وبين النظام العالمى الذى وضعته المنظمة للموارد الوراثية النباتية، والى ضرورة ايجاد حل "للمسائل المعلقة" مثل الحصول على المجموعات الموجودة خارج مواقعها الطبيعية، واقرار حقوق المزارعين فى ظل هذا النظام العالمى.

١٨ - واذا كانت بعض الوفود لم تعرب عن وجهة نظرها بشأن تفسير اتفاقية التنوع الوراثى فيما يتعلق بقضايا الحصول على مجموعات الموارد الوراثية النباتية الموجودة خارج مواقعها الطبيعية، فان الوفود التى أعربت عن وجهات نظرها أيدت التفسير القائل بأن هذه الموارد الوراثية لاتخضع للاتفاقية، وحيث أن اغلب هذه الموارد قد تم جمعها على أساس فهم عام بأن الموارد الوراثية النباتية هى تراث للجنس البشرى، فلابد من مواصلة اتاحة هذه الموارد بحرية، ربما من خلال آلية عالمية للتعويض. ولوحظت هنا مشكلة (وفى بعض الحالات استحالة) تحديد بلد أو بلدان المنشأ بالنسبة لاغلب المواد المخزونة فى بنوك الجينات، باعتبار ذلك عقبة أمام توقيع اتفاقيات ثنائية مع كل بلد من بلدان المنشأ. كما لوحظ أن

الكثير من المواد المخزونة ضمن المجموعات المجموعة من خارج مواقعها الطبيعية قد وزع على عدد عبير من بنوك الجينات ومن مربى النباتات، وبالتالى فان بلد المنشأ ـ اذا عرف، وحتى اذا ابرمت معه اتفاقية ثنائية ـ قد يواجه صعوبات فعلية فى ممارسة أى نوع من الرقابة على هذه المجموعات. ورؤى فى هذا الصدد أن تنفيذ حقوق المزارعين كما جاءت فى قرار مؤتمر المنظمة رقم ٩١/٣، ربما كان آلية مناسبة للتعويض.

١٩ ـ واعرب البعض عن أمله فى الانتهاء من مدونة السلوك بشأن جمع الموارد الوراثية ونقلها، والموافقة عليها فى الدورة التالية للهيئة.

٢٠ ـ ونوقشت مسألة صيانة الموارد الوراثية النباتية "فى المزرعة" ولوحظ أن هذه الطريقة لها أهميتها بالاضافة الى أنها تكميلية لصيانة الموارد الوراثية النباتية من أجل أهمية انتاج الاغذية والزراعة، ولاسيما فى مراكز فافيلوف «Vavilov» للتنوع.

٢١ ـ وكان هناك اتفاق عام على دراسة امكانية اعادة النظر فى التعهد الدولى. واذا كانت بعض الوفود قد رأت أن هذه المراجعة يجب أن تقتصر على مراجعة التعهد بهدف ادماج الملاحق الثلاثة فى النص الرئيسى للتعهد من أجل تحسين الاتساق الداخلى، فقد رأى البعض الآخر أنه يجب اعادة النظر فى التعهد بحيث يصبح صكا قانونيا ملزما، ربما عبروتوكول لاتفاقية التنوع البيولوجى، على أن يكون له أمانته وجهازه الرياسى وتمويله الخاص به. وشدد فى هذا الصدد على أن الاتفاقيات المتضمنة فى التعهد وملاحقه، انما جاءت نتيجة عمل ومفاوضات دقيقة ومرهقة، وأنه ينبغى المحافظة عليه وأن يشكل أساسا لأى مفاوضات جديدة. ووفق على أن تتم أى مراجعة أو مفاوضات جديدة بشأن التعهد خطوة خطوة داخل هيئة الموارد الوراثية النباتية فى المنظمة، وأن تسعى الهيئة الى جذب البلدان التى لم تلتزم بالتعهد حتى الآن الى أن تقوم بذلك، مع المحافظة على تلك التى التزمت به بالفعل. واقترح أن تقوم الأمانة باعداد مذكرة تعرض على الدورة القادمة للهيئة حول هذه الفكرة. واعرب أحد البلدان عن أمله فى أن تتم عملية اعادة النظر فى التعهد الدولى قبل انعقاد المؤتمر الدولى للموارد الوراثية النباتية لعرضه على هذا المؤتمر للموافقة عليه.

٢٢ ـ واقر فى هذا المجال بضرورة التعاون والتفاعل الكاملين بين هيئة الموارد الوراثية النباتية ومؤتمر الاطراف الموقعة على اتفاقية التنوع البيولوجى، وكذلك مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية باتفاقية التنوع الوراثى خلال الفترة الانتقالية، ومع أمانتيهما.

٢٣ - وشددت بلدان عديدة على الطبيعة الخاصة للموارد الوراثية النباتية في مجال الاغذية والزراعة، وعلى الخلافات في المنهجيات والاستراتيجيات المتبعة لصيانة التنوع الوراثي العام واستخدامه بصورة قابلة للاستمرار، وبين المنهجيات والاستراتيجيات المتبعة بالنسبة للموارد الوراثية النباتية في مجال الاغذية والزراعة، بما في ذلك اختلاف الترميز اللازم على التنوع داخل الصنف الواحد. وتأسيسا على ذلك، ظهر اتفاق عام بأن تحافظ هيئة الموارد الوراثية النباتية على دورها باعتبارها المحفل الحكومي الدولي الأول في أي مفاوضات أو مناقشات بشأن المسائل الفنية ومسائل السياسات المتعلقة بصيانة الموارد الوراثية النباتية في مجال الاغذية والزراعة واستخدامها بصورة قابلة للاستمرار، بما في ذلك احتمال وضع بروتوكولات لصيانة التنوع البيولوجي فيما يتصل بالموارد الوراثية النباتية في مجال الاغذية والزراعة. واقترحت الجماعة في هذا المجال الاتفاق على طرق وسبل التعاون وتوزيع المسؤوليات بين هيئة الموارد الوراثية النباتية واللجنة الحكومية الدولية المؤقتة المعنية باتفاقية التنوع البيولوجي.

٢٤ - ظهر تأييد للافكار التي أبديت من أنه على المستوى التنظيمي: (١) ينبغي للهيئة أن تعطي المشورة في مجال السياسات لمؤتمر الأطراف الموقعة على الاتفاقية بشأن المسائل المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية في مجال الاغذية والزراعة، ولجمعية المشتركين في المرفق العالمي للبيئة حول تمويل مشروعات الموارد الوراثية النباتية في مجال الاغذية والزراعة، (٢) ضرورة أن ترفع الهيئة تقاريرها الى هيئة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية القابلة للاستمرار عن تنفيذ المجال البرامجي المتعلق بالموارد الوراثية النباتية للاغذية والزراعة في جدول أعمال القرن ٢١.

رابعا - مسائل أخرى

٢٥ - أبلغت جماعة العمل بأن السيد C. di Mottola Balestra قد قدم استقالته من رئاسة جماعة العمل. وقد أعربت الجماعة عن تقديرها الصادق للعمل الذي أنجزه السيد di Mottola خلال الفترتين اللتين انتخب فيهما رئيسا للجماعة، ووافقت على أن يتولى السيد M. Worede رئيس الهيئة رئاسة الجماعة، الى أن تقرر الهيئة قبول استقالة السيد di Mottola وتعين رئيسا جديدا خلفا له.

٢٦ ـ عما ناقشت الجماعة الاختصاصات واللوائح الحالية وامكانية تعديلها وتكييفها للاحتياجات الراهنة، ولاسيما فى ضوء دورها المحتمل فى عملية الاعداد لانعقاد المؤتمر الدولى للموارد الوراثية النباتية. وذكر أن اعادة النظر ينبغى أن تشتمل على بعض العناصر مثل العلاقة بين جماعة العمل وبين رئيس الهيئة، وكذلك تجديد عضوية جماعة العمل. وقد تطوع بعض أعضاء الجماعة بارسال مقترحاتهم بشأن المراجعة المحتملة لاختصاصات الجماعة.